Journal of Business and Environmental Sciences
Volume: 2 (2): Page: 241-262
https://doi.org/10.21608/JCESE.2023.206835.1028
ISSN: 2974-3117
E-ISSN: 2974-3125

Research article

The Impact of Innovative Decisions on Financing the Development of Slums: (A Field Study on Some Neighborhoods of Cairo Governorate)

Amr Hassan [1 *], Abdul Latif Mahran [2]

[1] Sinai Higher Institute for Specific Studies, Egypt; amr.hassan.std@iesr.asu.edu.eg
[2] Faculty of Commerce, Ain Shams University, Egypt, phd.ms2020@gmail.com
*** Correspondence:** amr.hassan.std@iesr.asu.edu.eg

Abstract: The aim of the research is to demonstrate the impact of innovative decisions on financing the development of slums in some neighborhoods of Cairo Governorate. The researcher dealt with a presentation of the research community and sample, in addition to describing the research variables, and then clarifying the statistical methods used in the analysis. In order to achieve the objectives of the research, the analytical descriptive approach was used in the theoretical study and the preparation of the field side, where the researcher relied upon collecting the primary data necessary for the study on the method of observation and survey and the implementation of the survey list directed to the sample items, which amounted to (110) items, and the statistical analysis was used using the spss program Issue 24, in order to ensure the validity of the research hypotheses, and the research found a high relative importance for all the research paragraphs, which indicates that the slums sector pays great attention to innovative decisions and their importance in the financing and development of slums, and the innovative decisions have the ability to reduce waste, time and procedures as much as possible and in All stages of thinking until implementation and completion of development, and any loss resulting from activities that do not add value, and the researcher recommended the need to involve workers in making decisions that fall within the scope of their work, and in which they have capabilities and skills that enable them to contribute to it, trying to multiply and diversify the funding sources that are used in Financing the development of slums, such as the contributions of businessmen, local and international civil society institutions, civil contributions, and charities, dealing with donor institutions with sufficient professional expertise to obtain the required financing, studying the difficulties that the administration faces in obtaining financing from these institutions, and trying to find appropriate solutions to address them .

Keywords: Innovative Decisions - Financing - Development - Slums - Districts of Cairo Governorate.

Citation: Hassan. A., Mahran. A.l., (2023). The Impact of Innovative Decisions on Financing the Development of Slums (A Field Study on Some Neighborhoods of Cairo Governorate). *Journal of business and environmental sciences*, 2(2), 241-262.

Received: 19 April 2023; **Revised**: 12 May 2023; **Accepted:** 20 May 2023; **Online:** 25 May 2023
The Scientific Association for Studies and Applied Research (SASAR)
https://jcese.journals.ekb.eg/

أثر القرارات الابتكارية على تمويل تطوير المناطق العشوائية :(دراسة ميدانية على بعض أحياء محافظة القاهرة)

حسن عمرو [1]، عبد اللطيف مهران [2]

[1] مدرس مساعد معهد سيناء العالي للدراسات النوعية، مصر amr.hassan.std@iesr.asu.edu.eg
[2] كلية التجارة جامعة عين شمس. مصر phd.ms2020@gmail.com

الملخص: هدف البحث بيان أثر القرارات الابتكارية على تمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض احياء محافظة القاهرة، وقد تناول الباحث عرضًا لمجتمع وعينة البحث، بالإضافة إلى توصيف متغيرات البحث، ثم توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية وإعداد الجانب الميداني حيث اعتمد الباحث عند جمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة على أسلوب الملاحظة والاستقصاء وتنفيذ قائمة الاستقصاء الموجهة لمفردات العينة والتي تبلغ (110) مفردة وقد تم استخدام التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss الإصدار 24، وذلك للتأكد من صحة فروض البحث، وتوصل البحث الى ارتفاع الأهمية النسبية لكافة فقرات البحث والتي تشير إلى أن قطاع العشوائيات يولي الاهتمام الكبير للقرارات الابتكارية واهميتها في عمليات تمويل وتطوير العشوائيات، وتمتلك القرارات الابتكارية القدرة على تقليل الهدر والوقت والإجراءات على قدر الامكان وفي كافة المراحل التفكير حتى التنفيذ والانتهاء من التطوير، وأي فاقد ناتج عن انشطة لا تضيف قيمة، وقد اوصي الباحث بضرورة إشراك العاملين في اتخاذ القرارات التي تدخل في نطاق عملهم، والتي يملكون قدرات ومهارات تمكنهم من المساهمة فيها، محاولة تعدد وتنويع مصادر التمويل التي تستخدم في تمويل تطوير المناطق العشوائية، كمساهمات رجال الأعمال، ومؤسسات المجتمع المدني المحلي والدولي، والمساهمات الأهلية، والجمعيات الخيرية، التعامل مع المؤسسات المانحة بالخبرات المهنية الكافية للحصول على التمويل المطلوب، ودراسة الصعوبات التي تواجه الإدارة للحصول على التمويل من تلك المؤسسات، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لمواجهتها.

الكلمات المفتاحية: القرارات الابتكارية - تمويل - تطوير - المناطق العشوائية - أحياء محافظة القاهرة.

1 مقدمة الدراسة:

تُعد ظاهرة العشوائيات من أكثر القضايا خطورة نظرا لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وأمنية تهدد أمن واستقرار المجتمع مع تزايد معدلات الهجرة الداخلية وعدم قدرة الدول علي تخصيص استثمارات كافية لإنشاء وحدات سكنية لمحدودي الدخل والمهاجرين من المناطق الريفية فضلا علي عدم وجود تخطيط في السابق وقصور التشريعات والقوانين المنظمة لتقسيم الأراضي وسياسات الانفتاح الاقتصادي وارتفاع أسعار الأراضي وتأثر الفئات محدودي الدخل بهذه المشاكل مما دفعهم إلي الانتقال والمعيشة علي أطراف المدن وقيامهم بالبناء العشوائي علي الأراضي الفضاء لتمتد وتلتحم المباني العشوائية غير المخططة بالتجمعات العمرانية، وكانت نشأت تلك المناطق العشوائية بصورها المختلفة في وقت ما لظروف مختلفة بدون تخطيط عمراني متكامل ومعايير مخططة وبالتالي أصبحت بمثابة قنابل موقوتة من المتوقع انفجارها بين وقت وأخر لما تعانيه سكان تلك المناطق من مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية وصحية وعمرانية وافتقارهم للاحتياجات الأساسية من تعليم وصحة وتنمية ومن ثم قامت الدولة في الفترة من العام 2008 حتي عام 2013 بوضع سياسات للتعامل مع تلك الظاهرة في الماضي والتي تطورت مع تغير أوضاع المناطق العشوائية وزيادتها إلا ان هذه السياسات خاصة المالية والإدارية لم تكن ذات فاعلية لحل مشكلة العشوائيات مقارنة بحجم المشكلة القائمة بالإضافة إلي ان الحكومات المتعاقبة علي مدار العقود الماضية أهملت الاحتياجات الأساسية للمناطق العشوائية التي أخذت في النمو بشكل سرطاني وحل بها الحد الذي أصبحت تمثل فيه تهديدا حقيقيا للمجتمعات المحيطة بها (أبو الغيط، 2018).

انتبهت الدولة إلى هده المشكلة الخطيرة بداية من العام 2014 حيث بدأت في اتخاذ بعض الإجراءات للنهوض بتلك المناطق

المتدهورة واتخذت من القرارات الابتكارية خلال الفترة من 2014 حتى عام 2021 ما يمكن ان يطلق عليه ثورة للقضـــاء على العشوائيات بعدما كانت طيلة السنوات الماضية ملفا مغلقا حيث وجهت القيادة السياسية بمواجهه حقيقية للقضاء على العشوائيات وفى هذا السـياق وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في المشـروعات العديدة لتطوير وتحسـين المناطق العشـوائية وتعدد الرؤى والاتجاهات في التعامل مع تطوير العشـوائيات إلا انه مازالت سياسـات تطوير العشـوائيات في مصـر للوصـول إلى التطوير بمعناه الشـامل من تطوير السكن فقط إلى تحسين وتطوير البشـر للوصـول إلي التنمية المسـتدامة باعتبار أن عملية التطوير لا تقتصـر فقط علي انتقال سكان العشوائيات من سكن عشوائي إلي سكن حضاري (عبد الواحد، 2019)، ولكن علي الدولة ان تبدأ في نهج سياسات ابتكارية من شـأنها ان تطور وتحسـن الجوانب الاقتصـادية والاجتماعية والإنسـانية لهؤلاء السـكان لتكتمل بذلك منظومة التطوير الشـاملة والذي بدورة يؤدي في النهاية إلي تحقيق الغرض من القضـاء علي العشـوائيات باعتبارها ثروة قومية ذات قيمة اقتصـادية يجب الارتقاء بسكانها وتنميتها بجهود مشتركة ويبقي السؤال كيف يتحقق ذلك دون وضع سياسات مالية وإدارية غير تقليدية لتوفير مصـادر تمويلية مختلفة تمكن الدولة من الانتهاء من معضـلة ضـخمة من أكثر القضـايا إلحاحا تواجه المجتمع المصـري، ولذلك كان لابد من الوقوف امام هذه الظاهرة التي باتت تؤرق المجتمع والدولة وتقف مضيعة لهيبتها وموهنه لسلطاتها وعائقا لتقدمها ومهددة لا منها واستقرارها مما يستلزم منا دراستها للوصول إلى خيارات وبدائل للمعالجة.

◄أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في جانبين، هما الجانب العلمي والجانب العملي كما يلي:

●الأهمية العلمية:

ترجع الأهمية العلمية للبحث في الاستفادة من نتائج وتوصيات البحث، لإبراز هي أثر القرارات الابتكارية على تمويل تطوير المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة، وقد يساعد البحث على فتح مجالات أمام الباحثين والدارسين للاطلاع على نماذج للقرارات الابتكارية.

●الأهمية العملية:

ترجع الأهمية العملية للبحث في انها تلقى الضوء على موضوع أثر القرارات الابتكارية على تمويل تطوير المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة ومنها يظهر: وضع تصور مستقبلي لتطوير المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة. من المأمول أن يعمل البحث على رفع كفاءة هذا النظام، ومواجهة التحديات العالمية التي تواجهه. قد يفيد البحث أصحاب القيادات العليا وصانعي القرار لأحياء محافظة القاهرة في عقد دورات تدريب للتعريف بأهمية تمويل للمناطق العشوائية. قد يساعد البحث رؤساء الاحياء بمحافظة القاهرة للنهوض والارتقاء بالعملية الإدارية.

◄إشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث في ضعف مصادر التمويل لتطوير المناطق العشوائية في مصر بشقيها تطوير السكن وتطوير وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشية للبشر (سكان المناطق العشوائية) بعد انتقالهم من السكن العشوائي إلى السكن الملائم المطور لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة لتحقيق الهدف المنشود من عملية التطوير والحيلولة دون تحولها من مناطق عشوائية إلى مناطق مخططه متطورة لكنها فقيرة من النواحي الاجتماعية والمعيشية والثقافية، ولا تقوم القرارات البيروقراطية والتقليدية في وضع حلول مبتكرة للتعامل مع المشكلات التي تتطلب تفكيرا غير مألوف ومن هذه المشكلات مشكله تطوير المناطق العشوائية في مصر وهى التي تتطلب توفير مصادر تمويل تستطيع ان تحقق الهدف من عمليه التطوير والتي لا تقتصر فقط على تطوير الحجر (السكن) ولكن ترتقى الى تطوير حياه البشر سكان المناطق العشوائية ولن يتحقق ذلك دون ان تتبنى مصر سياسات إدارية ومالية ابتكارية متخذة في ذلك قرارات ابتكاريه بعيداً عن القرارات التقليدية التي أدت لقصور ومعوقات وعدم تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التطور على مدار سنوات عديدة ماضية.

◄أسئلة البحث:

يحاول الباحث من خلال هذا البحث الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر القرارات الابتكارية على تمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة؟

وينبثق من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1) ما مدى أثر التخطيط للقرار في تمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة؟
2) هل يؤثر قبول القرارات لدى العاملين في تمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة؟
3) كيف يؤثر تنفيذ القرار في تمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة؟
4) ما أثر سرعة القرارات فيتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة؟
5) هل يؤثر تقييم جودة القرارات الابتكارية في تمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة؟

◄ أهداف البحث:

يسعى البحث بشكل عام إلى بيان أثر القرارات الابتكارية على تمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة. ولهذا يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) توضيح أثر التخطيط للقرار في تمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة.
2) التعرف على أثر قبول القرارات لدى العاملين في تمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة.
3) إبراز أثر تنفيذ القرار في تمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة.
4) التعرف على سرعة القرارات فيتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة.
5) بيان تأثير تقييم جودة القرارات الابتكارية في تمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة.

◄ فروض البحث:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته، فقد تم بناء الفروض لبيان العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في القرارات الابتكارية والمتغير التابع والمتمثل في تمويل تطوير المناطق العشوائية للتحقق من صحتها من خلال جمع المعلومات والبيانات اللازمة لذلك وجاءت فروض البحث كالتالي:

"لا توجد علاقة ارتباط جوهرية بين تفعيل القرارات الابتكارية وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة".

ويتفرع من الفرض الرئيسي السابق الفروض الفرعية التالية:

1) لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين التخطيط للقرار وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة.
2) لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين قبول القرارات لدى العاملين وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة.
3) لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تنفيذ القرار وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة.
4) لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين سرعة القرارات وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة.
5) لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تقييم جودة القرارات الابتكارية وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة.

2 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تعرضت لموضوع البحث، والتي عرضت موضوع البحث من كافة جوانبه واستعراض لمتغيرات البحث، وجاءت دراسات (الضلاعين، 2021)، ودراسة (قوفي، 2021)، ودراسة (على، 2021)، ودراسة (الجبوري، 2021)، ودراسة (حسن، 2021)، والتي اهتمت بتوضيح دور القرارات الابتكارية في المنظمات، وجاءت دراسة (الضلاعين، 2021) والتي هدفت إلى التعرف على أثر الابتكار في الفاعلية المنظمة حيث الدور المعدل للمناعة التنظيمية في الجامعات الحكومية الأردنية،

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود مستوى متوسط من الأهمية النسبية للابتكار والفاعلية المنظمة، ووجود مستوى مرتفع من المناعة التنظيمية في الجامعات الحكومية الأردني، اما دراسة (قوفي، 2021) فقد اهتمت بتحليل دور الابتكار الأخضر في ريادة الأعمال، وذلك من خلال المرور على تجربة شركة رائدة تونسية على أفواه مؤسسيها لواقع وامكانيات اتباع استراتيجية الابتكار الأخضر للولوج في عالم ريادة الأعمال، وتوصلت الى ان شركة زائرة باعتمادها على الابتكار الأخضر العملياتي بتوفير تطبيقات تقنية تساعد على كفاءة استخدام الموارد؛ قد صنفت على أساس ذلك ضمن الشركات الرائدة في تقديم الحلول المرتبطة بالزراعة والتقليل من الهدر، ودراسة (على، 2021) اهتمت بأثر المعرفة الضمنية بأبعادها الثلاثة الخبرة - المهارة – التفكير) على عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المكتبات الجامعية الحكومية بدولة الكويت، ووصلت الى ان عنصر التفكير المرتبة الأولى، وعنصر المهارة المرتبة الثانية أما عنصر الخبرة فنال المرتبة الثالثة والأخيرة من عناصر المعرفة الضمنية المؤثرة على عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المكتبات الجامعية الحكومية بدولة الكويت، كما جاءت دراسة (الجبوري، 2021) اهتمت بدراسة تأثير تحيزات اتخاذ القرارات على التهكم التنظيمي للعاملين في المنظمة المبحوثة (مستشفى المناذرة العام)، إذ تعامل البحث مع تحيزات اتخاذ القرارات بوصفة متغيرة مستقلا عبر ابعاده الثلاثة (محدودية المعلومات، بسط النفوذ، الاختلافات الفردية) والتهكم التنظيمي بوصفة متغيرة تابع عبر أبعاده (البعد المعرفي، البعد السلوكي، البعد العاطفي)، وتوصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها إنه حدد العلاقة بين اتخاذ القرارات المتحيزة من حيث عوامل مثل المعلومات المحدودة المتاحة، وبسط النفوذ والاختلافات الفردية مع التهكم التنظيمي. اذ أظهرت النتائج علاقات مهمة بين هذه المتغيرات. تؤثر تحيزات اتخاذ القرارات في كل مرحلة وعلى جميع مستويات التهكم التنظيمي، وكانت التوصيات نظرة لأن المنظمة المبحوثة هي إحدى المنظمات المهمة والحساسة، يجب على إدارتها توخي الحذر في تقديم الوعود للعاملين لأن هذا هو المفتاح لنجاح عملها، واختلفت دراسة (حسن، 2021) باهتمامها بدور المراجعة البيئية في تطوير الأداء البيئي المنشآت الأعمال الجزائرية، وذلك من خلال وضع إطار للتنمية المستدامة وتحديد متطلباتها، وتوصلت الى ضرورة تبني المنظمات وخاصة الصناعية منها لنظام الأداء البيئي. ومن المسلم به ألا يرتكز عمل المراجع على مراجعة الجوانب المالية والاقتصادية وما يرتبط بها من أرقام وحقائق فقط، بل يتعدى ذلك إلى معرفة واقع الأداء البيئي والتقرير عنه، وأكدت نتائج الدراسة أيضا على ضرورة عمل المنظمات التي تسبب مشاكل بيئية في الإفصاح عن الأصول والالتزامات والأرباح والخسائر البيئية، والتي من أهمها معالجة المشاكل البيئية التي سببتها.

كما اهتمت بعض الدراسات بمتغير تمويل الاحياء والمناطق العشوائية، فتحدثت دراسة (محمد، 2021) عن قدرات بعض منظمات المجتمع المدني علي الاستفادة من النموذج المثالي بحي الأسمرات لتطوير المجتمعات العشوائية من خلال اختيار جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع كحالة ممثلة لنظائرها من منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام بتطوير المجتمعات العشوائية، وتوصلت بأن استجابات المسئولين بالجمعية، والمتعلقة باستفادتها من النموذج المثالي بحي الأسمرات، أن المتوسط العام للمحور الأول والخاص بالأبعاد الاجتماعية والصحية والثقافية لنموذج حي الأسمرات جاء متفوقة عن المتوسط العام لمحور الأبعاد الاقتصادية بحي الأسمرات، وجاءت دراسة (راضي، 2021) اهتمت بالكشف عن الكيفية التي يحقق بها حي الأسمرات التنمية المستدامة من خلال قيامه بوظائفه الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية في السياق الحضري المصري، وتوصلت الى ان قدرة حي الأسمرات في تحقيق وتعزيز سبل التنمية الحضرية المستدامة في العديد من جوانبها، أولا: الوظائف الاجتماعية والاقتصادية الإيكولوجية للحي، ساهمت إدارة حي الأسمرات في تحقيق الاستدامة في النظم التعليمية عن طريقة مجموعة آليات هي تطوير السياسات التعليمية، والمناهج الدراسية، وتوفير برامج تدريبية، وجاءت دراسة (يماني، 2021) اهتمت بمعرفة البنوك الهام في تطوير اقتصاديات الدول وذلك من خلال ما تقدمه من خدمات بنكية متنوعة وهي تعتبر من أهم المؤسسات المالية التي ينبغي إن يكون لها الدور الفعال في تمويل سوق السكن. ادخلت إصلاحات جديدة على نظام تمويل السكن والتي كان يهدف من ورائها إشراك جميع البنوك التجارية العامة منها والخاصة في منح القروض إلى العائلات التي ترغب في امتلاك سكن تطوري مدعم، وتوصلت أن الإصلاحات لم تأت بالنتائج الموجودة منها نتيجة للصعوبات التي واجهتها البنوك التجارية في هذا المجال. والتي يمكن تداركها من خلال تطوير وتنظيم السوق العقاري سوق السكن) وتوفير متطلبات وشروط نجاح نظام إعادة التمويل الرهني والنظام المالي بشكل عام، وجاءت دراسة (نعمات، 2021) فقد اهتمت التعرف على منطقة منشأة ناصر باعتبارها من أكثر المناطق العشوائية كثافة وتدني من حيث مستوى الإسكان والمرافق والخدمات داخل الكتلة العمرانية، وتضم أنشطة ملوثة ومواقع لجمع وفرز وتدوير القمامة. وتعد رئيسي من مشروع التخطيط العام لتطوير القاهرة الفاطمية، وتوصلت إلى استعراض ودراسة بعض نماذج الإسكان بمنطقة الامتداد للتعرف على مدى ملائمة هذه النماذج والخدمات

المتوفرة بالموقع لاحتياجات المستعمل، وكذلك مدى ملائمة أسعار هذه الوحدات لمستوى الدخل ونقاط القوة والضعف بالمرحلة.

وبناء على ما تقدم من عرض الدراسات السابقة وأهدافها وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات ومقارنتها مع أهداف البحث الحالي استخلص الباحث ما يلي تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أهدافها بتشخيص واقع القرارات الابتكارية ودورها في تمويل تطوير المناطق العشوائية، تتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في أهدافها المتمثلة في التعرف على أثر القرارات الابتكارية كمتغير مستقل على تمويل تطوير المناطق العشوائية كمتغير تابع كدراسة (الضلاعين، 2021)، (قوفي، 2021)، (على، 2021)، (حسن، 2021)، تتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في متغيرها التابع بتناولها تمويل تطوير المناطق العشوائية كدراسة (محمد، 2021)، (راضي، 2021)، (يماني، 2021)، (نعمات، 2021)، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها أجريت على مؤسسات حكومية تابعة لمحافظة القاهرة لها طابع محلي وتختلف عن باقي الدول الأخرى لاختلاف الطبيعة الديمغرافية للسكان والمجتمع في مصر عن اي دولة أخرى، تميزت هذه الدراسة باختيارها للمجتمع الذي طبقت عليه، حيث تم اختيار بعض أحياء محافظة القاهرة والتي يكثر بها المناطق العشوائية والتي تحتاج الى تطوير وتوفير بعض مصادر التمويل التي تساعد في تحقيق الهدف، وتتشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في أنها استخدمت الأسلوب الوصفي التحليلي لمنهج الدراسة واستخدام الاستبانة كأداة للبحث، وتساهم هذه الدراسة في رفع المخزون المعرفي حول أثر القرارات الابتكارية ودورها في تمويل تطوير المناطق العشوائية كمتطلب يساعد على توفير التمويل اللازم لتطوير المناطق العشوائية، كما أنها ستساهم في تزويد المكتبة العربية بمصدر جديد يتعلق بتحديث طرق التمويل الخاصة بالعشوائيات، لذا تحاول هذه الدراسة الكشف عن الممارسات الخاصة بمفاهيم وآلية القرارات الابتكارية، وممارسات تمويل تطوير المناطق العشوائية وأهم معوقاتها وسبل تطبيقها في قطاع التطبيق من أجل بناء إطار متكامل لتطبيق هذا الفكر بناء على أسس علمية سليمة، وكذلك تحاول هذه الدراسة الاستفادة من نقاط القوة في الدراسات السابقة ومحاولة تطويرها وتعزيزها، وفي نفس الوقت محاولة تدارك النقص إن وجد في تلك الدراسات والعمل على تناوله قدر المستطاع لسد هذه الفجوة البحثية.

3 الإطار النظري للبحث:

في ظل ما يشهده العالم من تقدم وتطوير هائل في كافة المجالات أصبح الابتكار والإبداع ضرورة ملحة خاصة لدول العالم النامية التي تتطلع إلى مواكبة المتغيرات المتسارعة في العصر الراهن وتبحث عن تحقيق حياة أفضل لمجتمعاتها نتيجة لتزايد طموح وأمال مواطنيها وتعدد احتياجاتهم وتنوعها مما يفرض تحديات على تلك الدول مما يشكل نقطة جوهرية في دفعها للتحرك نحو التجديد والتطوير والابتكار، وفي السنوات الأخيرة كانت الدولة المصرية في طليعة تلك الدول التي تبنت نهج حلول غير تقليدية لبعض التحديات التي ظلت تعانى من آثارها السلبية على مدار عقود سابقة ومن هذه المشكلات انتشار المناطق العشوائية لما لها من تداعيات ليس فقط على سكان تلك المناطق بل على المجتمع ككل فكان حتماً ان تبحث عن سياسات مالية وإدارية تنطوي على قرارات مبتكرة للتعامل بطريقة مختلفة وغير تقليدية مع قضية العشوائيات لخلق حلول تحمل بين طياتها الأفكار الابتكارية ولاسيما ان الحكومات السابقة انتهجت سياسات تقليدية في تعاملها مع العشوائيات وقفت حائلا دون تحقيق تقدم ملحوظ لتوفير حياة كريمة لسكان العشوائيات اللذين يعانون من تدنى مستوى السكن وتدنى مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتأسيساً على ما سبق كان لابد للدولة المصرية (Fagerberg, 2005).

◄ الابتكار ودوره في التطوير:

استفادت العديد من الدول من التحول الكبير التي احدثته الثورة الصناعية، فأصبحت متقدمة ومتطورة، وغنية وقوية وفاعلة، وتأخر بعضها عن ركب هذا التقدم، فأمست متخلفة وفقيرة تعاني الكثير من المشكلات والويلات في الداخل والخارج، فالمؤسسات اليوم اصبحت تدرك بان الابتكار أصبح المصدر الوحيد الأكثر قوة في تحقيق الميزة التنافسية، وذلك في المؤسسات التي تتبنى مدخل الابتكار لتقود الصناعة أو المؤسسات التي تستخدم ابتكار التحسين ضمن استراتيجياتها، والمؤسسة التي تجعل الابتكار هو محور نجاحها واحد مهاراتها المحورية او قدراتها المميزة والتي ترفض اساليب العمل التقليدية والتي تدعم مركزها التنافسي باستمرار، واصبح الابتكار سمة مميزة للمؤسسات في بيئة تتميز بالتحديات الكثيرة والعولمة والتي تتطلب توفير قدرات ابداعية قادرة على مواجهة التغير السريع الحاصل في المحيط، وتسببت الثورة الصناعية بتغيرات كبيرة انسحبت على مجالات الحياة المختلفة جميعا، واضحت الحياة الحديثة شائكة ومعقدة ، واصعب من سابقتها ، ذلك لأن النجاح يحتاج الى الكثير من التقدم في العلم والتكنولوجيا، والى استخدام

الكثير من الذكاء والحيل والابتكار لتحقيق الأهداف والوصول إلى الميزة التنافسية بين الشركات والمنظمات (جمال، 2003).

وتشير مراجعة الأدبيات إلى أن الباحثين استخدموا مصطلحات الابتكار بالتبادل مع الإبداع أو القدرة الابداعية أو القدرة على الابتكار (González-Blanco, 2018)، ويرى Hurley and Hult الابتكار كعنصر من عناصر الثقافة المتعلقة بالاستعداد لقبول الأفكار الجديدة بينما القدرة الابتكارية كعدد الابتكارات التي تنتجها أو تتبناها بالفعل المنظمة" (Hurley, 1998)، وعرف الابتكار على أنه القدرة في الشركات على تقديم عمليات أو منتجات أو أفكار جديدة (Hult, 2004).

ويعرف Wang and Ahmed "الإبداع على أنه "القدرة الابتكارية الشاملة للمنظمة على تقديم منتجات جديدة إلى السوق، أو فتح أسواق جديدة، من خلال الجمع بين التوجه الاستراتيجي والسلوك والعملية المبتكرة، تعتمد هذه الرغبة على ثقافة الشركة من حيث القيم والمعتقدات في المنظمة" (Wang Wenzhou, 2019).

ويرى الباحث من خلال التعاريف السابقة أن "الابتكار هو كل فكرة جديدة أو مجموعة من الأفكار، أو طريقة، أو أسلوب جديد، أو أية عملية، أو إجراء، أو قرار في أي مجال من المجالات بشرط أن ينتج عنه أثر إيجابي وفعال وحديث وغير مألوف ويعود بالنفع على البشر ويؤدى لحل مشكلة ما ويحقق الصالح العام وربما يكون ابتكاراً ثانوياً من وجهة نظر معينة في حين يكون ابتكاراً أساسيا وضرورياً من وجهة نظر أخرى وذلك بحسب بيئة العمل وباختلاف المجتمعات والمؤسسات والمنظمات والأفراد في مختلف الدول.

◄أهمية الابتكار:

تكمن أهمية الابتكار خاصة في ظل سياق الطلبات الدائمة المتزايدة على منظمات الأعمال المعاصرة وهي تواجه تهديدات عالم صعب وغير مستقر فيكون الابتكار ضرورية لأجل ديمومة بقائها وهي تكافح من أجل أن تتعدل وتتحسن للتعامل مع الأسواق البيئة المحيطة بها، وكونها تواجه أخطار دائمة نتيجة وجود منافسين جدد في الأسواق العالمية، أما في القطاع العام فيستمر الطلب على الكفاءات والأداء المعزز حيث تحاول إدارات المنظمات العامة تحسين نوعية الحياة وتوفير الحافز للابتكار داخل كل المؤسسات لأنها أن لم تكن قادرة على الابتكار فإن الأخرين قادرون على ذلك والذين ربما يهددوا وجودها، وببساطة أن إدارات المؤسسات إن رغبت في أن تتقدم وتتوسع وتتحسن وتصل إلى فوائد مادية أكثر وامتلاك القدرة على الاستمرار والاستدامة فعليها تطبيق أفكار حديثة متفوقة فيتطلب منها أن تكون دائمة الابتكار (القهيوي، 2016).

يعد الابتكار مهم للشعوب على وجه العموم وللمنظمة على وجه الخصوص فهو دليل جيد ومن دلالات معيار تقدم الدول، وهو يعد المتغير الأكثر أهمية الذي تنشأ المنظمات بناء على أصوله وتدوم كونه يمدها بالقدرة على التنافس مع الأخرين، ويمكن تحديد أهمية الابتكار بالنقاط التالية (Birkinshaw, 1999) :

1) يطور الخدمة لمستخدمي المنتوجات من خلال القدرة على الاستجابة مع المواقف والتعايش مع متطلباتهم وتلبية احتياجاتهم.
2) يطور المخرجات الإنتاجية للمنظمة من خلال الوصول للاحترافية، والتحسين المستمر للخدمة والوصول للغايات، واستغلال المصادر المتوفرة بأسلوب مادي عقلاني، حيث تكون المصادر مستغلة بمخرجات إنتاجية أكثر ومميزات أفضل، واستخدام مصادر المواد غير المستفاد منها التحسين مخرجات إنتاجية حديثة.
3) رفع نوعية القرارات التي تتخذ لمواجهة المشكلات على مستوى المنظمة أو على مستوى أقسامها وقياداتها في القطاعات التقنية والمادية والعرض والطلب المتعلقة بالمنطقة الاجتماعية المحيطة بالعمل، بالإضافة إلى تطوير قيمة الإنتاج.
4) يساهم في تقليل المدة بين طرح منتج جديد وآخر، مما يعزز من تميز المنظمة من حيث التنافس الزمني.
5) صقل براعة القدرات العقلية على المستوى الفردي، من خلال التعامل على مستوى عمل المجموعة، وتطبيق الصدمة الفكرية.

◄العوامل المؤثرة في القرارات الابتكارية:

يتميز القرار الابتكاري بالتعقيد لوجود عوامل عدة متداخلة في تكوينه وتطوره، ومما يزيد من درجة تعقيده هو أن هذه العوامل قد تكون فعالة في ظل ظروف معينة، بينما لا تكون كذلك في اوضاع اخرى. حددت العديد من المراجع والدراسات الكثير من العوامل المؤثرة في الابتكار، وفي هذا السياق يوجد ثلاث مجموعات من العوامل المترابطة والمؤثرة في الابتكار وهي (خريسات، 2018):

1. مجموعة العوامل الشخصية
2. مجموعة العوامل التنظيمية

3. مجموعة العوامل البيئية العامة في المجتمع

◄تمويل تطوير المناطق العشوائية:

يعتبر قرار التمويل من أهم محاور التمويل لتطوير المناطق العشوائية، مما يلزمها توفير عدة عوامل محددة لقيمة هذا القرار، وهذا الأخير يحقق لها فعالية اقتصادية ملائمة.

يمكن تعريفه بأنه تلك الوظيفة الإدارية التي تقوم عليها المنشأة وتختص بعمليات التخطيط الأول عن طريق الآلية المناسبة لتوفير الاحتياجات اللازمة، لتوفير المناخ المناسب للمنشاة وتحقيق أهدافها وتطورها وضمان استمراريتها (فضية، 2009).

◄العوامل المحددة لقرار التمويل:

يتكون الهيكل المالي لكل منشاة كم أصول وخصوم والتي تختارها المنشأة لتغطية احتياجاتها، فهناك عوامل أساسية تباشر تأثيرها على القرارات الخاصة بالتمويل ومكونات الهيكل المالي لأي منشأة اقتصادية وتتمثل في (المرسي، 2006) :

1- عامل الملائمة:

بمعنى أن تتلاءم الأموال التي تمول بها المنشأة الاقتصادية لاستخدامها مع طبيعة الأصول، فالإدارة هدفها الحصول على الأموال المناسبة لأنواع الأصول المستخدمة.

2-عامل التكلفة:

هو أكثر عامل يؤثر في اختيار التمويل المناسب، فنجد أنه كلما كانت للقروض أول فوائد تشجع ذلك المنشآت على الاقتراض، وكلما كانت هناك حالة إضراب في الوضعية المالية وكانت هناك عراقيل في الحصول على الأموال، زادت صعوبة الاعتماد على القروض طويلة الأجل من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى.

3-عامل المرونة:

يمثل مدى إمكانية تأقلم مقدار أموال التمويل مع حالة الزيادة والنقصان وذلك تبعا للتغيرات الأساسية في مقدار الحاجة إلى الأموال، فعلى الإدارة المالية عند الاقتراض مراعاة استخدامها للمصدر الذي يعطيها إمكانية زيادة قيمة التمويل عند الحاجة.

4-عامل الدخل الرئيسي:

وهو التدفقات النقدية الصافية للمنشاة الاقتصادية، فتحقق أكبر قدر من الدخل يعتبر الهدف للتخطيط المالي وذلك في اختيار نوع الأموال التي تستخدم في الهيكل المالي.

5-عامل التوقيت:

بمعنى ضرورة الحصول على الأموال اللازمة في أوقات انخفاض سعر الفائدة في السوق وتوفير نوعيات الأموال المطلوبة في الأسواق المالية والنقدية.

◄مفهوم العشوائيات:

أدى النمو الحضري المتسارع الذي شهدته معظم الدول النامية وخاصة الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وأمنية وغيرها، ومن إفرازات ذلك النمو الحضري المتسارع ظهور العشوائيات حول أطراف المدن.

يعرف عبد السند العشوائيات بأنها "مناطق نشأت بطريقة عشوائية بعيدة تماماً عن الهيئات والسلطات المسئولة عن التخطيط العمراني للمدن، وتقع هذه المناطق المتخلفة على أطراف المدن ويتنوع السكان ما بين الفقراء الى الشرائح القادرة وتتميز بارتفاع معدلات التزاحم السكاني والكثافة العالية والنقص الواضح في شبكات المرافق وبتدني الخدمات اللازمة للسكان (عبدالسند، 1994).

◄حجم العشوائيات وأسباب ونشأتها:

تعود مشكلة ظهور السكن العشوائي إلى بدايات القرن العشرين وذلك تواكبا مع التوسع العمراني السريع للمدن وإعادة التعمير بعد الحرب العالمية الثانية، كما أدى تمركز الخدمات والمصالح الحكومية في المدن الرئيسية وظهور العديد من الصناعات الحديثة إلى زيادة الهجرة الداخلية للأفراد والنزوح من الريف إلى المدن سعيا وراء الحصول على فرص عمل مما ساعد على نمو وانتشار الإسكان العشوائي.

بدأت ظاهرة العشوائيات في مصر بعد الحرب العالمية الثانية لكنها تفاقمت بشكل ملحوظ في فترة الستينات وزيادة نمو القاهرة

الكبرى ٤,٤٪ خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ حيث تعد هذه الفترة بداية تزايد ظاهرة المناطق العشوائية خاصة على الأراضي الزراعية وتركز النمو في المدن المركزية وتكديس القاهرة كعاصمة سيادية مع تركيز الأنشطة الصناعية بها مما زاد من معدلات الهجرة الريفية فنشأت المناطق العشوائية بغرب القاهرة الكبرى على المناطق الزراعية حول حوض النيل ببولاق الدكرور ووراق الحضر والمنيرة وشمالاً شبرا الخيمة والمطرية وعلى الرغم من ازدياد وانتشار المناطق العشوائية إلا انه لم يتم تناولها من قبل الباحثين او المهتمين بالعمران في تلك الفترة مع تجاهل السلطات الحكومية للمشكلة نظراً لمحدودية قدرات الدولة على سد العجز في إسكان محدودي الدخل وكان التدخل الوحيد للدولة هو اصدار قرار جمهوري رقم ٢٩ لسنه ١٩٦٦ للاعتراف بأراضي التقسيم المخالف وإلزام الملاك بإدخال المرافق لكن لم يؤثر هذا القانون على الحد من نمو العشوائيات فتبنت الدولة برامج الاسكان الحكومي لمحدودي الدخل مما يلقى كامل المسؤولية على عاتق الدولة ولكنه اثبت فشله (الإحصاء، 2008).

◄دوافع الدولة المصرية لتطوير المناطق العشوائية:

تعد مشكلة المناطق العشوائية من أكبر المشكلات التي تواجه الحكومات المتعاقبة، حيث إن زيادة تدفق تيارات الهجرة إلى المناطق الحضرية أدت إلى نمو سريع للمدن وبالتالي زيادة الكثافة السكانية بها، وصاحب ذلك الضغط على المرافق العامة في هذه المدن وخلق العديد من المشاكل، مثل مشكلة الإسكان والمواصلات وزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والخدمات الصحية وغيرها، فضلا عن زيادة أعداد المتعطلين من الأيدي العاملة أو عدم استثمار القوى العاملة الاستثمار الأمثل.

◄طرق تطوير المناطق العشوائية:

يتم التعامل في تطوير المناطق العشوائية بالطرق التالية (القرار، 2014):

1) **التطوير القطاعي:** وهو تحسين الخدمات والمرافق في المناطق العشوائية مكتملة البناء وفقا لنفس الخدمات المقدمة في باقي المدن غير العشوائية. ويمتد هذا التحسين ليشمل الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، وقد تأتي هذه المبادرة من الوزارات أو الجهات المانحة أو القطاع الخاص .... الخ.

2) **التخطيط وإعادة الهيكلة الجزئية للعمران:** وهو أحد أنماط التعامل مع المناطق العشوائية عن طريق وضع مخطط عمرانى لتوسيع الشوارع الرئيسية وتوفير مساحات لإنشاء الخدمات، ومن ثم يقتصر التطوير على إزالة ونقل بعض المنازل لتوسيع الطرق وترك المجال للتطوير الذاتي التدريجي. ويعتمد هذا النوع من التطوير على تصور الأثر الإيجابي لتوسيع الشوارع وتسهيل حركة المرور.

3) **إعادة التطوير الكامل للمناطق العشوائية في ذات الموقع:** أي الاستبدال الكامل للهيكل العمراني من خلال الهدم التدريجي وبناء سكن بديل في نفس الموقع. ويستخدم هذا النوع في حالة ما إذا كانت المباني شديدة التدهور وغير أمنة وذات حيازة قانونية.

4) **إعادة التطوير الكامل مع نقل السكان الموقع أخر:** لا ينطوي هذا النمط فقط على إزالة كاملة للمنطقة العشوائية، ولكن مع إعادة توطين السكان، حيث يتم في كثير من الأحيان نقلهم إلى مشروعات إسكان حكومي جديدة.

4 إجراءات البحث:

اعتمد الباحث في هذا البحث على المزج بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وذلك من خلال أسلوب الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية بالاستقصاء.

اعتمد الباحث في إجراء الدراسة الميدانية على قائمة الاستقصاء والتي تم توزيعها على عينة من بعض احياء محافظة القاهرة محل البحث، وذلك في الفترة من 11/1 /2022 إلى 25 /2/2023 حيث تم التعرف على أراءهم ورغباتهم واتجاهاتهم والعناصر غير المرضية التي تواجههم وانطباعاتهم واقتراحاتهم، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة في تحليل البيانات والمعطيات التي تم جمعها باستخدام البرنامج الاحصائي spss الإصدار 24، وقد توصل البحث إلى وجود فجوة بحثية لم تغطيها العديد من الدراسات السابقة، ومن ثم اهتم البحث بإجراء دراسة استكشافية في المجال الميداني، ثم تم استعراض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها، ومن ثم فإن الدراسة الميدانية قد تناولت ذلك في موضوعين أساسيين هما: أسس الدراسة الميدانية، ونتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها، حيث

استخدم الباحثان معامل ألفا (Alpha) كرو نباخ لحساب معامل الثبات بينما تم استخدام كلا من معامل الارتباط لسبيرمان، وأسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لتحليل بيانات الدراسة الميدانية، ولما كانت البيانات قد جاءت منظمة في شكل جداول تكرارات من خمسة أعمدة وصفين، تمثل الصفوف عينة البحث، وتمثل الأعمدة استجابات الأفراد على أسئلة الاستقصاء والتي تم ترتيبها تنازليا من موافقً تماما إلى لا أوافق مطلقا.

◄مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في المسئولين بالإدارات العليا والرئيسية بمحافظة القاهرة، وقد اقتصر الباحث في إجراء الدراسة الميدانية على دراسة حالتي روضة السيدة زينب، وحي الأسمرات، بأخذ عينة من المسؤولين بالإدارات العليا والرئيسية بهذين الحيين، وقد وقع الاختيار على هذين الحيين نظراً لسهولة الحصول على المعلومات، وكذلك القرب من محل السكن.

وقد استخدم الباحث البرنامج G*power في تحديد حجم العينة وفقاً للمحددات التالية:

حجم التأثيرEffect Size : $\rho = 0.3$، وهو يعتبر حجم التأثير المتوسط.

ألفا α (الخطأ من النوع الأول) = 0.05 (احتمال رفض فرض العدم وهو صحيح)، بدرجة ثقة 0.95، حيث أن درجة الثقة ($1-\alpha$).

قوة الاختبار Power ($1-\beta$) = 0.95، حيث β تمثل الخطأ من النوع الثاني (احتمال قبول فرض العدم وهو خاطئ).

وقد تم توزع قوائم الاستقصاء يدوياً على افراد العينة، ثم قام الباحث بتلقي الردود عليها، وقد بلغ عدد القوائم الموزعة 130 قائمة استقصاء، تم استرداد 119 قائمة بنسبة استجابة كلية ٩١.٥٣%، وتم اختيار 111 قائمة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة استجابة صالحة للتحليل الإحصائي 85% كما يوضحها الجدول التالي:

عدد القوائم الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي

عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستردة	نسبة الاستجابة الكلية	عدد القوائم الصالحة للتحليل الإحصائي	نسبة الاستجابة الصالحة للتحليل الإحصائي
130	119	%91.53	111	%85

◄قياس متغيرات البحث:

في ضوء الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحثان، فقد اعتمد الباحث في قياس القرارات الابتكارية (المتغير المستقل) تمثله الأبعاد التالية: التخطيط للقرار- قبول القرارات لدى العاملين- تنفيذ القرار- سرعة القرار- تقييم جودة القرارات الابتكارية، وفي قياس تمويل تطوير المناطق العشوائية (المتغير التابع)

◄أداة البحث:

قام الباحث بجمع بيانات البحث الميداني عن طريق إعداد قائمة استقصاء Questionnaire، وقد تم تصميم تلك القائمة بطريقة تؤدي إلى تحقيق أهداف البحث، وتساعد في اختبار فروضه، وقد أكد الباحث على أن المعلومات الواردة بقائمة الاستقصاء سيتم تداولها في سرية تامة، كما أنها ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي، وعلى المستوى التجميعي، وذلك حرصاً على تحقيق الدقة والموضوعية في الاستجابات والبعد عن التحيز الشخصي.

وقد اشتملت قائمة الاستقصاء على ما يلي:

- **بيانات ديموغرافية عن المستجيب:** وتتمثل في النوع، والعمر، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمستوى الوظيفي.
- **المحاور والمتغيرات البحثية وتتمثل في:**

محور القرارات الابتكارية (المتغير المستقل) ويشمل خمسة محاور فرعية كما يلي:

- **محور التخطيط للقرار** ويشتمل على 11 عبارة (س1 – س11).
- **محور قبول القرار لدي العاملين** ويشتمل على 5 عبارات (س12 – س16).
- **محور تنفيذ القرار** ويشتمل على 8 عبارات (س17 – س24).

- **محور سرعة القرارات** ويشتمل على 6 عبارات (س25 – س30).
- **محور تقييم جودة القرارات الابتكارية** ويشتمل على 8 عبارات (س31 – س38).

محور تمويل تطوير المناطق العشوائية (المتغير التابع) ويشتمل على 19 عبارة (س1 – س19).

5 **الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

قام الباحث باختبار ثبات وصلاحية بيانات البحث للتحليل الإحصائي، وذلك بإجراء اختبار الاعتمادية والثبات، لمعرفة مدى إمكانية تعميم النتائج التي تم الحصول عليها من العينة على مجتمع الدراسة، وتوصيف المتغيرات من حيث النزعة المركزية والتشتت، وانتهاءً بدراسة العلاقات بين المتغيرات لاختبار الفروض، وصولاً إلى نتائج البحث كما يلي:

- **التكرارات والنسب المئوية Frequency tables**

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لتوصيف البيانات الديموغرافية، وكذلك لتحديد التكرارات النسبية للاستجابات على أسئلة قائمة الاستقصاء، وقد تمت الاستعانة بالرسوم البيانية Graphics لتوضيح النتائج.

- **اختبار التناسق الداخلي Internal Consistency**

يقاس التناسق الداخلي لعبارات قائمة الاستقصاء بمعامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات القائمة، والمحور الذي تنتمي إليه تلك العبارة، فإذا كان الارتباط موجباً، ودالاً إحصائياً دل ذلك على التناسق الداخلي بين العبارات والمحاور التي تنتمي إليها.

- **اختبار درجة المصداقية والثبات للبيانات Reliability**

تم إجراء اختبار الثبات المعروف بمعامل ألفا كرو نباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وتفسر بأنها معامل الثبات الداخلي بين الاستجابات، وتتراوح قيمة ألفا بين الصفر والواحد، وكلما اقتربت من الواحد، كلما دل ذلك على ثبات الاستجابات ومصداقيتها، ولذا فإن القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المعامل هي 60% فأكثر، أما إذا كانت أقل فتعتبر المصداقية ضعيفة.

- **الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics**

لتوصيف متغيرات البحث تم استخدام المقاييس التالية:

مقاييس النزعة المركزية Measures of Central Tendency

نتمكن بواسطة مقاييس النزعة المركزية من إيجاد النقطة التي تتمحور حولها كافة القيم، أي أنها تتجه نحو قيمة معينة في المركز أو تقترب منه، وقد تم استخدام الوسط الحسابي Mean، والوسط الحسابي النسبي Relative mean.

مقاييس التشتت Dispersion

وتبين مقاييس التشتت مدى انتشار البيانات الإحصائية بشكل كمي، أي مدى ابتعادها عن المركز، وقد تم استخدام الانحراف المعياري Standard Deviation كمقياس للدلالة على مقدار تشتت الاستجابات عن وسطها الحسابي، إذ أنه كلما كانت قيم الانحراف المعياري كبيرة نسبياً دل ذلك على تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي، كما تم استخدام معامل الاختلاف Coefficient of Variation لقياس مدى الاختلافات بين أفراد العينة.

◄صدق وثبات أداة البحث:

قام الباحث بإجراء اختبارات الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء بغرض بحث مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج، كما تم إجراء اختبار الثبات (Alpha) لمحتويات قائمة الاستقصاء، حيث تم الاعتماد على معامل الثبات ألفا كرو نباخ، كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن عبارات الاستبانة تقيس ما وضعت من أجله وتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرو نباخ كما في الجدول رقم (1)

جدول (1) مقاييس الثبات Reliability لمحاور الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات Alfa	معامل الصدق (*)
التخطيط للقرار	11	0.966	0.983
قبول القرارات لدى العاملين	5	0.968	0.984
تنفذ القرار	8	0.964	0.982
سرعة القرار	6	0.980	0.990
تقييم جودة القرارات الابتكارية	8	0.976	0.988
تمويل تطوير المناطق العشوائية	19	0.996	0.998

المصدر: من إعداد الباحثين من واقع مخرجات برنامج SPSS V28 .

يتضح من الجدول أن (معامل الثبات) قيمة ألفا قد تراوحت بين 0.964، 0.996 والذي انعكس على مستوى الصدق فقد تراوح بين 0.982، 0.998، مما يعني أن قيمة ألفا قد تجاوزت 90% أي أنها تتمتع بمعدل ثبات عالٍ، مما يدل على إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

6 نتائج البحث:

●اختبار فروض البحث:

لاختبار فروض البحث تم اختبار وجود علاقة ارتباط بين أبعاد القرارات الابتكارية وأبعاد تمويل تطوير المناطق العشوائية من وجهة نظر عينة البحث.

●اختبار الفرض الرئيسي: "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تفعيل القرارات الابتكارية وتمويل تطوير المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة".

وقد تم اختبار هذا الفرض الرئيسي من خلال اختبار الفروض البحثية الفرعية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (2): نتائج الارتباط والانحدار بين تفعيل القرارات الابتكارية وتمويل تطوير المناطق العشوائية

تمويل تطوير المناطق العشوائية Yالمتغير التابع								
مستوى المعنوية	T قيمة المحسوبة	قيمة المعامل	المعاملات	مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	المتغيرات المستقلة
0.697	0.360	0.179	αثابت الانحدار	0.000	61.41	0.360	0.600	X_1
0.000	7.836	0.848	βمعامل الانحدار					
0.066	1.86-	0.44-	αثابت الانحدار	0.000	320.52	0.746	0.864	X_2
0.000	17.9	1.034	βمعامل الانحدار					
0.009	2.673	1.216	αثابت الانحدار	0.000	31.67	0.225	0.475	X_3
0.000	5.628	0.615	βمعامل الانحدار					
0.002	3.164	1.493	αثابت الانحدار	0.000	23.03	0.174	0.418	X_4
0.000	4.799	0.548	βمعامل الانحدار					
0.000	4.667	2.288	αثابت الانحدار	0.003	9.019	0.076	0.276	X_5
0.003	3.003	0.346	βمعامل الانحدار					

يتضح من الجدول ما يلي:

● **اختبار الفرض الفرعي الأول**: " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين التخطيط للقرار وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة".

- أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود يوجد أثر طردي جوهري بين التخطيط للقرار، وبين تمويل تطوير المناطق العشوائية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون 0.600 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن تحسن التخطيط للقرار يتبعه تحسن في تمويل تطوير المناطق العشوائية.
- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = 0.179 + 0.848 * X_1 + \varepsilon$$

حيث:Y تمويل تطور المناطق العشوائية (المتغير التابع)

X_1 التخطيط للقرار (المتغير المستقل)

ε الخطأ العشوائي

◄اختبار معنوية النموذج:

أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F= 61.41 بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

●**اختبار معنوية المتغير المستقل**: أكدت قيمة T = 7.836 بمستوى معنوية 0.000 معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي جوهري للتخطيط للقرار على تمويل تطوير المناطق العشوائية، وتوضح قيمة β=0.848 والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن تحسن التخطيط للقرار بدرجة واحدة يتبعه تحسن في تمويل تطوير المناطق العشوائية بـ 0.848 درجة.

●**القدرة التفسيرية للنموذج:**

كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 36% وذلك من خلال قيمة R^2، أي أن نسبة 36% من التغيرات التي تحدث في تمويل تطوير المناطق العشوائية يشرحها التخطيط للقرار.

نخلص من ذلك إلى رفض الفرض الفرعي الأول للباحث " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين التخطيط للقرار وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة"، والذي تمت صياغته في صورة العدم، وقبول الفرض البديل.

●**اختبار الفرض الفرعي الثاني:** " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين قبول القرارات لدى العاملين وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة".

- أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود أثر طردي جوهري بين قبول القرارات لدى العاملين، وبين تمويل تطوير المناطق العشوائية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون 0.864 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن تحسن قبول القرارات لدى العاملين يتبعه تحسن في تمويل تطوير المناطق العشوائية.
- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = -0.44 + 1.034 * X_2 + \varepsilon$$

◄اختبار معنوية النموذج:

أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F= 320.52 بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

- **اختبار معنوية المتغير المستقل:**

أكدت قيمة T = 17.9 بمستوى معنوية 0.000 معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي جوهري لقبول القرارات لدى العاملين على تمويل تطوير المناطق العشوائية، وتوضح قيمة β=1.034 والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن تحسن قبول القرارات لدى العاملين بدرجة واحدة يتبعه تحسن في تمويل تطوير المناطق العشوائية بـ 1.034 درجة.

- **القدرة التفسيرية للنموذج:**

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 74.6% وذلك من خلال قيمة R^2، أي أن نسبة 74.6% من التغيرات التي تحدث في تمويل تطوير المناطق العشوائية يشرحها قبول القرارات لدى العاملين.

نخلص من ذلك إلى رفض الفرض الفرعي الثاني للباحث " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين قبول القرارات لدى العاملين وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة"، والذي تمت صياغته في صورة العدم، وقبول الفرض البديل.

- **اختبار الفرض الفرعي الثالث:** " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تنفيذ القرار وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة".

- أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود أثر طردي جوهري بين تنفيذ القرار، وبين تمويل تطوير المناطق العشوائية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون 0.475 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن تحسن تنفيذ القرار يتبعه تحسن في تمويل تطوير المناطق العشوائية.
- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = 1.216 + 0.615 * X_3 + \varepsilon$$

- **اختبار معنوية النموذج:**

أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F= 31.67 بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

- **اختبار معنوية المتغير المستقل:**

أكدت قيمة T = 5.628 بمستوى معنوية 0.000 معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي جوهري لتنفيذ القرار على تمويل تطوير المناطق العشوائية، وتوضح قيمة β=0.615 والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن تحسن تنفيذ القرار بدرجة واحدة يتبعه تحسن في تمويل تطوير المناطق العشوائية بـ 0.615 درجة.

- **القدرة التفسيرية للنموذج:**

كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 22.5% وذلك من خلال قيمة R^2، أي أن نسبة 22.5% من التغيرات التي تحدث في تمويل تطوير المناطق العشوائية يشرحها تنفيذ القرار.

نخلص من ذلك إلى رفض الفرض الفرعي الثالث للباحث " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تنفيذ القرار وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة"، والذي تمت صياغته في صورة العدم، وقبول الفرض البديل.

- **اختبار الفرض الفرعي الرابع:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين سرعة القرارات وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة.

- أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود أثر طردي جوهري بين سرعة القرارات، وبين تمويل تطوير المناطق العشوائية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون 0.418 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن تحسن سرعة القرارات يتبعه تحسن في تمويل تطوير المناطق العشوائية.
- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = 1.493 + 0.548 * X_4 + \varepsilon$$

◄ اختبار معنوية النموذج:

أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F= 23.03 بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

- **اختبار معنوية المتغير المستقل:**

أكدت قيمة T = 4.799 بمستوى معنوية 0.000 معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي جوهري لسرعة القرارات على تمويل تطوير المناطق العشوائية، وتوضح قيمة β=0.548 والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن تحسن سرعة القرارات بدرجة واحدة يتبعه تحسن في تمويل تطوير المناطق العشوائية بـ 0.548 درجة.

- **القدرة التفسيرية للنموذج:**

كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 17.4% وذلك من خلال قيمة R^2، أي أن نسبة 17.4% من التغيرات التي تحدث في تمويل تطوير المناطق العشوائية يشرحها سرعة القرارات.

نخلص من ذلك إلى رفض الفرض الفرعي الرابع للباحث " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية سرعة القرارات وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة"، والذي تمت صياغته في صورة العدم، وقبول الفرض البديل.

- **اختبار الفرض الفرعي الخامس: "** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تقييم جودة القرارات الابتكارية وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة".

- أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود أثر طردي جوهري بين تقييم جودة القرارات الابتكارية، وبين تمويل تطوير المناطق العشوائية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون 0.276 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن تحسن تقييم جودة القرارات الابتكارية يتبعه تحسن في تمويل تطوير المناطق العشوائية.
- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = 2.288 + 0.346 * X_5 + \varepsilon$$

◄ اختبار معنوية النموذج:

أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F= 9.019 بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

- **اختبار معنوية المتغير المستقل:**

أكدت قيمة T = 3.003 بمستوى معنوية 0.003 معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي جوهري لتقييم جودة القرارات الابتكارية على تمويل تطوير المناطق العشوائية، وتوضح قيمة β=0.346 والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن تحسن تقييم جودة القرارات الابتكارية بدرجة واحدة يتبعه تحسن في تمويل تطوير المناطق العشوائية بـ 0.346 درجة.

- **القدرة التفسيرية للنموذج:**

كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 7.6% وذلك من خلال قيمة R^2 ، أي أن نسبة 7.6% من التغيرات التي تحدث في تمويل تطوير المناطق العشوائية يشرحها تقييم جودة القرارات الابتكارية.

نخلص من ذلك إلى رفض الفرض الفرعي الخامس للباحث " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تقييم جودة القرارات الابتكارية وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة"، والذي تمت صياغته في صورة العدم، وقبول الفرض البديل.

نخلص من النتائج السابقة إلى رفض الفرض الرئيسي للباحث " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تفعيل القرارات الابتكارية وتمويل تطوير المناطق العشوائية على بعض أحياء محافظة القاهرة"، والذي تمت صياغته في صورة العدم، وقبول الفرض البديل، لرفض كافة فروضه الفرعية.

◄نتائج خاصة باختبارات الثبات لبيانات البحث:

- أظهرت نتائج الاتساق الداخلي أن محاور الدراسة تقيس ما وضعت لقياسه، حيث كانت معاملات الارتباط بين العبارات والأبعاد دالة عند مستوى دلالة 0.01.
- تراوحت قيمة ألفا (معامل الثبات) بين 0.964، 0.996، والذي انعكس بدوره على مستوى الصدق فقد تراوح بين 0.982، 0.998، مما يعني أن قيمة ألفا قد تجاوزت 90% أي أن استجابات العينة تتمتع بمعدل ثبات عالٍ، مما يدل على إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

◄نتائج خاصة بتوصيف متغيرات البحث:

بتوصيف محاور القرارات الابتكارية – والذي يمثل المتغيرات المستقلة - جاءت النتائج كما يلي:

- **محور التخطيط للقرار:**

تبين من النتائج أنه يوجد تخطيط جيد للقرارات في الحيين محل الدراسة، حيث وافقت العينة بشدة على أن الإدارة تقوم بجمع المعلومات اللازمة قبل التخطيط للقرار، وتهتم بعدم تعارض القرار مع اللوائح والأنظمة الإدارية، وتقترح بدائل محتملة متعلقة بالقرار، وتشرك جميع الأطراف في عملية اتخاذ القرارات، وتتقبل بدائل جديدة وممكنة حول القرار، وتأخذ بالاعتبار احتمال حدوث نتائج غير متوقعة عند اتخاذ القرار، حيث تراوح متوسط الاستجابات بين 4.41، 4.20 مما يدل على أنها قد وصلت إلى حد التميز، والذي يتراوح فيه متوسط الاستجابات بين 4 - 5.

يلي ذلك في الأهمية أن العينة وافقت على أن الإدارة تثق في الخبرات المتوفرة لدى العاملين بها، وتهيئ الجو المناسب لاتخاذ القرار وفق المصلحة العامة للمنشأة، وتطلع على التجارب السابقة، وتهيئ الظروف المناسبة لاتخاذ القرار، وتناقش القرار المراد اتخاذه بصورة جماعية، حيث تراوح متوسط الاستجابات بين 4.14، 4.06 مما يدل على أنها قد وصلت إلى حد التميز أيضاً.

- **محور قبول القرارات لدي العاملين:**

أظهرت النتائج وجود قبول جيد للقرارات لدى العاملين في الحيين محل الدراسة، حيث وافقت العينة بشدة على أنه "يتم إعطاء الفرصة المناسبة لعملية المشاركة في اتخاذ القرارات، مثل الأخذ بالآراء التي يدلي بها الأفراد إذا كانت ملائمة وذات فائدة عملية" بمتوسط استجابات 4.23 مما يدل على أنها بلغت حد التميز.

يلي ذلك في الأهمية أن العينة وافقت (يقاس مستوى الرضا عن القرارات التي تتخذها الوزارة، تنفيذ القرارات الصادرة من الإدارة الإشرافية وتنفيذها إلزامية بدون اعتراض) بمتوسط استجابات 4.04، 4.00 مما يدل على أنها بلغت حد التميز أيضاً.

كما وافقت العينة على أنه (يتم إشراك العاملين في اتخاذ القرارات التي تدخل في نطاق عملهم، والتي يملكون قدرات ومهارات تمكنهم من المساهمة فيها، يتم تهيئة المناخ الملائم من الصراحة والتفاهم، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة حتى يتمكن الأفراد من

دراستها وتحليلها، وتحديد البدائل على أساسها) بمتوسط استجابات 3.97 في كلٍ منهما، ورغم الموافقة إلا أنها لم تبلغ حد التميز وتحتاج إلى التحسين المستمر.

- **محور تنفيذ القرار:**

اتضح من النتائج وجود تنفيذ جيد للقرارات، حيث وافقت العينة بشدة على أن المدير (يتابع بشكل دوري خطوات تنفيذ القرارات، يساعد في توضح طرق تنفيذ القرار) حيث بلغ متوسط الاستجابات 4.24، 4.21 على التوالي مما يدل على أنها قد وصلت إلى حد التميز.

كما وافقت العينة على أن المدير (يوضح الآليات المستخدمة في تنفيذ القرار، يوضح مضمون القرار للتقيد به، يعطي الوقت المناسب لتنفيذ القرار) حيث بلغ متوسط الاستجابات 4.18، 4.15، 4.10 على التوالي مما يدل على أنها قد وصلت إلى حد التميز.

كما جاءت درجة الموافقة "موافق" على أن (القرارات المتخذة يعتمد عليها في تحقيق هدف المنشأة، يتم معالجة الصعوبات التي تواجه المديرين بسهولة في عملية اتخاذ القرارات الابتكارية، تنفيذ القرار الابتكاري يؤدي إلى تقوية التعاون بين العاملين بالمنشأة والإدارة العليا ويسهم في الخروج بقرارات إدارية سليمة) حيث بلغ متوسط الاستجابات 3.98، 3.98، 3.85 على التوالي مما يدل على أنها لم تصل إلى حد التميز.

- **سرعة القرار:**

أظهرت استجابات العينة أهمية سرعة القرارات واتخاذها وتنفيذها في الوقت المناسب، حيث وافقت العينة على أنه (يتناسب الوقت المبذول لتلبية اتخاذ القرارات الابتكارية مع الوقت المتوقع منهم، متابعة القرارات الابتكارية بعد اتخاذها يؤدي الي جودة القرارات المتخذة، تتميز فعالية القرارات الابتكارية بقدرتها العالية في التسليم السريع للخدمة تجاه المواطنين، يتم الاستجابة لفاعلية القرارات بسرعة وكفاءة، تتم مراقبة السرعة والزمن المستغرق في عملية اتخاذ القرارات الابتكارية) حيث بلغ متوسط الاستجابات 4.15، 4.15، 4.13، 4.10، 4.07 على التوالي مما يدل على أنها قد وصلت إلى حد التميز.

كما وافقت العينة على أن الإدارة توفر مناخاً صحياً ملائماً يساعد العاملين على زيادة انجازاتهم بمتوسط استجابات بلغ 3.96 مما يدل على أنها لم تصل إلى حد التميز، أي أنها بحاجة إلى التحسين المستمر.

- **تقييم جودة القرارات الابتكارية:**

أوضحت النتائج وجود تقييم جيد للقرارات الابتكارية حيث وافقت العينة بشدة على أنه (تتسم جودة القرارات الابتكارية المتخذة بالمصداقية والشفافية، تقوم المنشأة بعمليات تحليل وتقييم مستمرة بعد اتخاذ القرارات، غياب الاستمرارية يدمر نظام التنفيذ ويشجع على الفشل في اتخاذ القرارات) حيث بلغ متوسط الاستجابات 4.35، 4.26، 4.26 على التوالي مما يدل على أنها قد وصلت إلى حد التميز.

كما وافقت العينة على أن (تقييم جودة القرارات الابتكارية التي تتخذها الإدارة يؤدي إلى التأكد من سلامة القرارات المتخذة، يتم إشراك الآخرين في عملية اتخاذ القرارات الابتكارية، تتسم جودة القرارات الابتكارية المنفذة بالدقة والوضوح، يتم اتخاذ إجراءات تأديبية بحق من لا يقوم بتطبيق القرارات، تتضمن القرارات المتخذة تعليمات واضحة حول كيفية تطبيقها في المنشأة) حيث بلغ متوسط الاستجابات 4.19، 4.19، 4.19، 4.04، 4.04 على التوالي مما يدل على أنها قد وصلت إلى حد التميز.

بتوصيف محور تمويل تطوير المناطق العشوائية – والذي يمثل المتغير التابع – تراوح متوسط الاستجابات بين 3.91، 3.58 مما يدل على أنها لم تصل إلى حد التميز، وأنها بحاجة إلى التحسين المستمر، وقد جاءت تلك العناصر مرتبة وفقاً لأهميتها كما يلي:

– تواجه المنشأة صعوبات للحصول على التمويل من المؤسسات المانحة.

- تمتلك المنشأة مصادر تمويلية متعددة ومختلفة.
- تمتلك المنشأة الخبرة الكافية للتعامل مع المؤسسات المانحة للحصول على التمويل المناسب للتطوير.
- التمويل المقدم من قبل المؤسسات المانحة مناسب لإقامة مشروعات التطوير بالشكل الجيد.
- تقوم المنشأة بمراعاة المدى الزمنى عند تحديد الاحتياجات المختلفة لجميع الفئات في عملية تطوير المناطق العشوائية.
- هناك مساهمات تمويلية من جهات خيرية من المجتمع المحلي أو الدولي.
- تساهم العمليات المنفذة في بناء قدرات العاملين بالمنشأة لتأهيلهم للعمل في مشروعات أخرى قد تكون مشابهة.
- يساهم التطوير في تعزيز مشاركة الفئة المستهدفة في مختلف المجالات (اقتصادية، اجتماعية، سياسية)
- يتم تصميم خطة واضحة لتنفيذ التطوير بحيث تشتمل على (الأنشطة المراد تنفيذها، الشخص المسؤول عن التنفيذ، جدول زمني، خطة المتابعة والتقييم)
- تزيد درجة تجاوب المؤسسات المانحة للتمويل في حالة توفر مقومات الرقابة المالية بالمنشأة بشكل جيد.
- الموافقة على مبلغ التمويل يحتاج إلى فترة زمنية طويلة مما تقل فرصة إقامة التطوير.
- الإفصاح الكافي والشفافية تزيد من فرص الحصول على التمويل اللازم لعملية تطوير المناطق العشوائية.
- نجحت المنشأة في الوصول إلى مصادر تمويل متعددة لدعم أنشطة تطوير المناطق العشوائية خلال الأعوام الثلاثة الماضية.
- تقوم المنشأة بعمل تحديد احتياجات للفئة المستهدفة خلال تصميم عملية التطوير.
- يتم مشاركة الفئات الأكثر عرضة للهشاشة (المرأة، الاشخاص كبار السن، ذوي الإعاقة) بشكل فعال خلال عملية تصميم تطوير المناطق العشوائية.
- تمتلك المنشأة نظام متابعة (إداري ومالي) أثناء تنفيذ التطوير.
- تعمل المنشأة على استثمار المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات المجتمع المدني في تمويل وتنفيذ أنشطتها.
- تمتلك المنشأة أفكار مختلفة لتمويل برامجها الدائمة.
- يتم وضع مؤشرات متنوعة مناسبة وقابلة للقياس للتأكد من مدى تحقق أهداف عملية تطوير المناطق العشوائية.

7 الخلاصة والنتائج والتوصيات:

المقارنة بين القرار التقليدي المُسكن والقرار الابتكاري الذي يعالج المرض ولا يعالج العرض يجعل متخذ القرار التقليدي يصبو وينتهج منهج الممارس الذي يبحث عن حلول مؤقتة يسكن به الالم بأسرع وقت، في حين أن القرار الابتكاري هو في الحقيقة وضح حلول جذرية لأساس المشكلة وتكون أكثر استدامة وتراعي كافة أبعاد التنمية المستدامة، ومن القرارات التقليدية التي عالجت العرض وتركت المرض تطوير منطقة عزبة الوالدة بحلوان حيث كل ما قامت به الدولة في هذا التوقيت قبل عام 2014هو ادخال الصرف الصحي ورصف وانارة المنطقة، فيما يشبه تطوير شكلي تحسن به وضع خارجي يضفي مظهرا مناسب وتركت المفهوم الشامل والمستهدف من عملية التطوير، ولتوضيح ذلك يمكن اعتبار ان قرار الحكومات السابقة بدخول المرافق من كهرباء ومياه وصرف صحي للمناطق العشوائية في ايام الانتخابات النيابية والرئاسية والمحلية بمباركة وضغط من الحزب الحاكم ولاعتبارات سياسية لا

شك انه ذاد من حجم المشكلة على المدي البعيد، ولكنه كان مفرحا ومباركا على المدي القريب، في حين ان قرار إنشاء صندوق لتطوير العشوائيات وتخصيص مصادر مبتكرة لتوفير الاحتياجات المالية لكي تتمكن الدولة من الوفاء بعملية التطوير.

يُعد قرارات الحكومة في الوقت الحالي قرارات ابتكارية أكثر جراءة وان كان في ظاهره قاسيا على هؤلاء السكان لتلك المناطق الا انه بلا شك يحقق الصالح العام للدولة والمجتمع ولسكان العشوائيات، بل لأجيال قادمة ربما تحقق لهم مزيداً من الحماية الاجتماعية وانتشالهم من اتون الفقر والجهل والمرض وانقاذ هم مز من استقطابهم من انياب التطرف والارهاب وتدني الثقافة والتعليم والصحة.

تظهر اهمية تلك القرارات الابتكارية فيما تجنيه مستقبلا وخير مثال في مقارنة من الواقع جلية لكل ذو بصر وبصيرة من نموذج الأسمرات بما يشمله من خدمات طالما تمنتها هذه الفئات المهمشة على مدار سنوات عديدة، بانها تنافس وتضاهي أفضل مجمعات سكنية راقية (كمبوندات) للفئات ذات الدخل المرتفع لتحقق العدالة الاجتماعية.

تُعد المشروعات القومية لتطوير العشوائيات مثل مشروع معا وتحيا مصر والخيالة وروضة السيدة العديد من المناطق التي أنشأتها الدولة منذ عام 2014 وحتى 2022 تأخذ الدولة المصرية الى مزيد من التحدي والتحسين والتطوير والتجديد والابتكار في ملف تطوير العشوائيات بان تصدر قرار ابتكاريا فاخرا ومبدعا بان تغير في نهاية العام 2021 قرار بتغيير صندوق العشوائيات الي قرار المناطق الحضرية، للوصول الى مرحلة جديدة بأن يكون التطوير شاملا للسكن واحوال ومتطلبات المواطنين سكان تلك المناطق لتستكمل مسيرة من العطاء والتحدي والابتكار مما يضع امامها وبلا شك تحديا اعظم واجل وهو البحث عن مصادر تمويل مبتكرة محلية تستطيع بها مواجهة اكثر شراسة وهي تطوير المناطق غير المخططة والاسواق العشوائية المنتشرة في ربوع مصر ولا سيما محافظة القاهرة.

ان ملف تطوير المناطق العشوائية في ظل القيادة السياسية الحالية سيفتح شهية متخذ القرار باستكمال مسيرة يقضي بها علي العشوائية وتوابعها، وطن بلا افكار متطرفة، بلا تلوث ثقافي، بلا امية وتسرب من التعليم، بلا ظواهر القبح المتمثل في الاسواق العشوائية وانتشار الباعة الجائلين والتكاتك ومناطق الصفيح والعقارات الآيلة للسقوط والتي تمثل قنابل موقوتة لسكانها وتهدد الارواح والممتلكات، ويأمل الباحث الي تبني الدولة سياسات مالية تبتكر مصادر مبتكرة ومعتبرة وذاتية توفر المزيد من التمويل للقضاء على كل ما يسمي بالعشوائيات واثارها وتوابعها.

8 نتائج البحث:

توصل البحث إلى عدد من النتائج بعد اجراء هذا البحث على قطاع العشوائيات على بعض أحياء محافظة القاهرة وهي كالتالي:

1) ارتفاع الأهمية النسبية لكافة فقرات البحث يشير إلى أن قطاع العشوائيات يولي الاهتمام الكبير للقرارات الابتكارية واهميتها في عمليات تمويل وتطوير العشوائيات.
2) العشوائيات في مصر من القطاعات التي قد تؤثر في الاقتصاد الوطني، ومن اجل معالجة تحديات هذه المشكلة الوصول الى أفضل الحلول باستخدام الطرق الحديثة واتخاذ قرارات ابتكارية تساعد في جعل العشوائيات عامل إيجابي للاقتصاد بعد تطويره ومواكبة التطورات في البيئة المحيطة.
3) تمتلك القرارات الابتكارية القدرة على تقليل الهدر والوقت والإجراءات على قدر الامكان وفي كافة المراحل التفكير حتى التنفيذ والانتهاء من التطوير، وأي فاقد ناتج عن انشطة لا تضيف قيمة.
4) تحرص القرارات الابتكارية وبشكل مستمر على المحافظة بتوفير التمويل اللازم لتطوير العشوائيات، من خلال التحسين المستمر، وفتح نوافذ وابواب جديدة للاستثمار، والابتكار.
5) يعتبر الالتزام بالمواعيد المحددة لتسليم الفئات المستهدفة من التطوير من الأمور الهامة بالنسبة للدولة والقيادة السياسية ومن ضمن أولويات الحكومة.
6) من الممكن انشاء مراكز بحث وتطوير تابعة للدولة، مهمتها البحث والابتكار والابداع على مستوى قطاع العشوائيات من بداية الفكرة حتى مراحل التسليم.

9 توصيات البحث:

يوصي الباحث في ضوء نتائج البحث ما يلي:

أثبتت النتائج أهمية القرارات الابتكارية، وتأثيرها الإيجابي على تمويل تطوير المناطق العشوائية، لذا يوصي الباحث بما يلي:

1) ضرورة إشراك العاملين في اتخاذ القرارات التي تدخل في نطاق عملهم، والتي يملكون قدرات ومهارات تمكنهم من المساهمة فيها.

2) تهيئة المناخ الملائم من الصراحة والتفاهم، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة حتى يتمكن الأفراد من دراستها وتحليلها، وتحديد البدائل على أساسها.

3) الاعتماد على القرارات المتخذة والمدروسة في تحقيق الأهداف.

4) دراسة الصعوبات التي تواجه المديرين في عملية اتخاذ القرارات الابتكارية، واقتراح الحلول لمعالجتها.

5) تقوية التعاون بين العاملين والإدارة العليا بما يساهم في الخروج بقرارات إدارية سليمة.

6) ضرورة اهتمام الإدارة بتوفر المناخ الصحي الملائم الذي يساعد العاملين على زيادة انجازاتهم.

ولتحسين تمويل تطوير المناطق العشوائية يوصي الباحث بما يلي:

1) محاولة تعدد وتنويع مصادر التمويل التي تستخدم في تمويل تطوير المناطق العشوائية، كمساهمات رجال الأعمال، ومؤسسات المجتمع المدني المحلي والدولي، والمساهمات الأهلية، والجمعيات الخيرية.

2) التعامل مع المؤسسات المانحة بالخبرات المهنية الكافية للحصول على التمويل المطلوب، ودراسة الصعوبات التي تواجه الإدارة للحصول على التمويل من تلك المؤسسات، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لمواجهتها.

3) العمل على كسب ثقة الجهات المانحة للتمويل عن طريق الإفصاح الكافي والشفافية الكاملة والرقابة المالية بشكل جيد.

4) وضع مؤشرات متنوعة مناسبة وقابلة للقياس للتأكد من مدى تحقق أهداف عملية تطوير المناطق العشوائية.

5) تصميم خطط واضحة لتنفيذ التطوير بحيث تشتمل على (الأنشطة المراد تنفيذها، الشخص المسؤول عن التنفيذ، جدول زمني، خطة المتابعة والتقييم).

6) التوجه نحو تعدد وتنوع مصادر تمويل مبتكرة وفعالة لتطوير المناطق العشوائية بمفهوم التطوير الشامل والمستدام.

7) إنشاء صناديق فرعية للتنمية الحضارية داخل المحافظات (٢٧ محافظة على أن تكون موارد هذه الصناديق عن طريق عدة مقترحات تعتمد على التمويل الذاتي المحلي مثل:

- العوائد المخصصة بنسبة ٢٥٪ من موارد التصالح على مخالفات البناء وتقنين أوضاعها وفقا للقانون ١٧ لسنة ٢٠١٩.
- نسبة ٢٥٪ من إيرادات الضرائب العقارية.
- نسبة 10% من عوائد رسوم ترخيص المحلات العامة وفقا لقانون 154 لسنة ٢٠١٩ الخاص بترخيص المحال العامة.
- تخصيص نسبة 1٪ من أرباح الشركات العاملة في إنتاج مواد البناء (حديد-اسمنت).

- مزيد من الدراسات نحو تفعيل مبدأ التمويل عن طريق استعادة التكلفة عن طريق مكاتب استشارية متخصصة في التمويل والهندسة المالية الحديثة.
- التوسع في مشاركة كافة أطراف المجتمع المدني ومؤسساته من رجال أعمال وجمعيات أهلية للمساهمة الفعالة في تمويل وتطوير المناطق العشوائية.
- التعامل مع شركاء التنمية من المؤسسات المانحة بالخبرات والدراسات المهنية الكافية للحصول على التمويل المطلوب ودراسة الصعوبات التي تواجه الإدارة للحصول على التمويل الخارجي من تلك المؤسسات الدولية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لمواجهتها.
- التوجه في عملية التطوير نحو إنشاء تجمعات سكنية بديلة متطورة ونموذجية كبديل أمثل داخل مناطق التطوير داخل محافظة القاهرة بدلا من البناء في ذات المناطق بعد إزالتها والتي تفتقد إلى الكثير من الخدمات ولا تعود بالنفع على سكان تلك المناطق ولا على الدولة في استدامة عملية التطوير الشاملة المنشودة.
- ضرورة إشراك العاملين في ملف تطوير العشوائيات في اتخاذ القرار وكذلك متخصصين في مجال تمويل استعادة التكلفة التمويل الذاتي المحلي من ذوي الخبرات والمهارات في هذا التخصص ضمن الهيكل التنظيمي الصندوق التنمية الحضارية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو الغيط، هويدا محمود إبراهيم. (2018). سياسات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية بمحافظة القاهرة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (19) ،ع2، 207-232.

آمنه محمد إبراهيم خريسات. (2018). *القدرات الديناميكية وأثرها في الابتكار، الدور الوسيط للتعليم المنظمي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في الأردن،رسالة دكتوراه*، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، الأردن

جمال الدين المرسي. (2006). *الإدارة المالية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة الإحصاء. (2008). *دراسة المناطق العشوائية فى مصر*. مصر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

حسن، يوسف حسن. (2021). دور التمكين الإداري في ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية: دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية الفلسطينية"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية. فلسطين. (54)، 23-58.

حيدر جاسم عبيد الجبوري. (2021). تحيز اتخاذ القرارات وتأثيرها في التهكم التنظيمي: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في دائرة صحة النجف الأشرف مستشفى المناذرة العام. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 17*(1)، 160-182.

خالدية أمينة ليلى يماني. (2021). دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن في الجزائر. *مجلة دفاتر اقتصادية، 12*(2)، 238-249.

خيرالله جمال. (2003). *الابداع الإداري*. الأردن، عمان: دار اسامه للنشر والتوزيعٌ.

زواوي فضية. (2009). تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر دراسة حالة مؤسسة سونلغاز. *جامعة محمد بوقرة بومرداس*، 21.

سرية جاد الله عبدالسند. (1994). *مشكلات ومعوقات التنمية البيئية*. القاهرة: مارينا للطباعة للنشر.

سعاد قوفي. (2021). الابتكار الأخضر كأحد مداخل ريادة الأعمال -شركة زايرة لإدارة المزارع بتطبيقات تقنية نموذجاً. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 8*(2)، 390-407.

عبد الواحد، منى محروس، عبد المنعم، نانيس. (2019). سياسات الدولة في تطوير المناطق السكنية المتدهورة ومدى استدامتها دراسة حالة: حي الاسمرات ومثلث ماسبيرو، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: العلوم الهندسية، (30) ع2، 57 – 77.

فاطمة الزهراء علي راضي. (2021). التنمية الحضرية المستدامة وحل مشكلة العشوائيات: حي الأسمرات نموذجا. *مجلة البحث العلمي في الآداب، 4*(22)، 128-195.

فرح نياز عبد السلام الضلاعين. (2021). أثر الابتكار في الفاعلية المنظمية: الدور المعدل للمناعة التنظيمية في الجامعات الحكومية الأردنية. *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 10*(1)، 108-130.

ليث عبد الله القهيوي. (2016). *استراتيجية إدارة المعرفة والاهداف التنظيمية* (الإصدار ط3). الأردن، عمان: دار الحمد للنشر والتوزيع.

محمد نظمي نعمات. (2021). تطوير وتنمية المناطق العشوائية كنموذج للإسكان المتوافق فى مصر دراسة حالة منطقة منشأة ناصر بالقاهرة. *المؤتمر الدولي التاسع* (الصفحات 1-13). مصر: كلية الهندسة -جامعة الازهر.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2014). المناطق العشوائية في مصر: حقائق وأرقام. (8، المحرر) (71)، 5.

مصطفي محمود محمد. (2021). تطوير المجتمعات العشوائية المحلية باستخدام نظرية النماذج المثالية بحي الأسمرات لتنمية المجتمع المحلي. *مجلة التربية، 3*(190)، 373-398.

مها محمد عقيل سيد على. (2021). أثر المعرفة الضمنية على عملية اتخاذ القرارات الإدارية: دراسة تطبيقية على العاملين في المكتبات الجامعية الحكومية بدولة الكويت. *مجلة الثقافة والتنمية، 167*(21)، 239-291.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Birkinshaw, J. &. (1999). Fighting the corporate immune system: a process study of subsidiary initiatives in multinational. *International Business Review, 8*(2), 149-180. doi:doi.org/10.1016/S0969-5931(98)00043-2

Kamel, A. R., & Abonazel, M. R. (2023). A Simple Introduction to Regression Modeling using R. *Computational Journal of Mathematical and Statistical Sciences*, 2(1), 52-79.

Fagerberg, J. (2005). Innovation : A Guide to the Literature. *Oxford University Press.* Oxford: In The Oxford Handbook of Innovation.

González-Blanco, J. C.-P.-G. (2018). The Contribution of Technological and Non-Technological Innovation to Environmental Performance. An Analysis with a Complementary Approach. *Sustainability, 11*(10), 14-40.

Hult, T. &. (2004). Innovativeness: Its Antecedents and Impact on Business Performance. *Industrial Marketing Management*, (33), 429-438.

Hurley, R. &. (1998). Innovation, Market Orientation, and Organizational Learning:An Integration and Empirical Examination. *Journal of Marketing, 3*(62), 42-54.

Wang Wenzhou, Y. C. (2019). When Error Learning Orientation Leads to Learning From Project Failure: The Moderating Role of Fear of Face Loss. *Frontiers in Psychology, 10*, 1-9. doi:10.3389/fpsyg.2019.01317